

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جمهورية السودان

الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية

القطاع العام والخاص

ندوة الجمعية العربية للضمان الاجتماعي

حول التأمينات الاجتماعية للعاملين

في قطاع الزراعة والاقتصاد غير النظامي

بيروت / لبنان

4-6 أكتوبر / تشرين 2016م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التأمين علي العاملين في القطاع الاقتصادي غير المنظم في السودان

تمهيد :

التأمين الاجتماعي هو أحد الأذرع الهامة في مجال الحماية الاجتماعية وهو نظام إجباري في عموميته يحدد القانون الفئات الخاضعة له أفقياً ورأسياً ومصادر تمويله ومزاياه وهو هدف عام للمجتمعات الحديثة ويمثل دعامة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد نصت كل المواثيق الدولية علي حق الفرد في التأمينات الاجتماعية إيماناً بأهمية الدور الذي يلعبه في المجتمع .
من هذا المنطق فإن الشمولية التي يمتاز بها قانون التأمينات الاجتماعية جعلت كل المسميات الوظيفية هدفاً له خاصة أنه مبني اقتصادياً علي نظرية الأعداد الكبيرة بقصد تقليل التكلفة وما يترتب علي ذلك من تقديم خدمة متميزة ومنافع مجزية .

واقع العاملين في القطاع غير النظامي في السودان :-

يشمل الاقتصاد غير النظامي في السودان أعداداً مهولة برغم غياب الإحصاءات الرسمية وتضارب بياناتها بين عدة جهات إلا أن عددها لا يقل عن 50% من القوي الاقتصادية النشطة واغلب المنتمين لهذا القطاع من العمال الموسمييين والعرضيين وعمال الإنتاج والموسمييين وبعض الذين يعملون لحساب أنفسهم كالمهنييين والحرفيين ويمثل العدد المؤمن عليه ما لا يزيد عن 5% من إجمالي المؤمن عليهم .

العقبات التي تحول دون التأمين علي العاملين في الاقتصاد غير النظامي :-

- 1/ انتشار الجهل بين أفرادها وعدم إلمامهم بالقوانين التي تراعي مصالحهم .
- 2/ تجاهل التشريعات لهم كما هو وارد في قانون العمل المخدم والشخص المستخدم لعام 1948م وكل تعديلاته وقانون التأمين الاجتماعي .
- 3/ تركيز هذه الفئة علي الدخل الأني دون أدني تفكير في المستقبل وربما يكون سبب ذلك قلة العائد المادي لمنسوبيها .
- 4/ عمالة غير مدربة تفتقر للجانب الفني .
- 5/ التنقل بين المخدمين وفقاً للعائد المادي .

أهم المهن التي تنتمي لقطاع الاقتصاد غير النظامي في السودان :-

- 1/ عمال الشحن والتفريغ .
- 2/ العمالة الموسمية في الزراعة والغابات وصيد الأسماك .
- 3/ عمال المباني .
- 4/ عمال التعدين الأهلي .

حجم العاملين في الاقتصاد غير النظامي :-

1/ برغم غياب الإحصاءات الدقيقة إلا أن عددها لا يقل عن 50% من إجمالي القوي النشطة اقتصادياً في السودان .
حيث نجد أن 50% من هذا العدد ف مجال الزراعة و 25% منه في مجال القطاع الصناعي وهذا العدد الكبير نجد أن هنالك أسباباً واقعية أدت لتضخم عدده أهمها:

1/ الظروف الاقتصادية الصعبة التي تجتاح معظم دول العالم والسودان أحدها جعلت الفرد يجمع بين نشاطين فهو مزارع في موسم الخريف وعامل موسمي أو عرضي في الفصول الاخرى من السنة .

2/ نظرة بعض أصحاب الأعمال لهذه الفئة باعتبارها عمالة رخيصة الأمر الذي يدر عليهم دخلاً دون التقيد بتطبيق أي نوع من الحماية لهم مستغلين جهلهم وعدم قناعتهم بكل ما من شأنه أن ينقص دخلهم .

3/ عدم توازن مشروعات التنمية بين المدن والريف وتمركزها في المدن أدي لتكون المدينة منطقة جاذبة تقصدها العمالة النشطة اقتصاديا وبالتالي انتماء معظم المهاجرين لهذا القطاع في مهن هامشية .

4/ تجاهل القوانين لها حيث لا تسهل لها بناء كيان نقابي يراعي مصالحهم وشروط خدمتهم .

واقع العاملين في النشاط الاقتصادي غير المنظم في السودان :-

لا يختلف واقع التأمين علي هذه العمالة في السودان عن الواقع العالمي لها وهذا ما أوضحه تقرير المنظمة العالمية للضمان الاجتماعي { ISSA } في دورة انعقادها بدولة جنوب إفريقيا للعام 2010 م في مدينة كيب تاون .

فالمشاكل مشتركة بل أن كثيراً من الدول في العالم الثالث فشلت في إرساء برنامج الحماية الاجتماعية بالنسبة لهذه الفئة وتمثل هذه العمالة نسبة لا تزيد عن 5% من القوى العاملة النشطة المؤمن عليها في السودان وتكمن أبرز العقبات التي تحول دون التأمين عليها في الآتي

1/ جهل هذه الفئة في الغالب وعدم رغبتها في التقيد بأي قانون .
2/ حركة هذه الفئة بين المخدمين المختلفين وعدم انتظامها حتى مع صاحب عمل واحد يجعل أمر التأمين عليها من الصعوبة بمكان .

3/ عدم انتظام أجورها يجعل استفادتها مع عائد الحماية ضعيفاً
4/ عدم وجود علاقة مباشرة بين العامل وصاحب العمل كما في عمال الشحن والتفريغ حيث يوقع العقد بين الجهة التي ترغب في خدمات العمالة والمقاول .

5/ عدم تبني الدول في العالم الثالث لدعم نصيبهم في الاشتراكات يدفعهم للتهرب إذ يجب علي الدول ترغيبهم وإغرائهم في الدخول في أنظمة الحماية .

6/ تشريع وتقنين شروط ميسرة للمزايا الخاصة بهذه الفئات مراعاة لظروفها خاصة أنها اشد القطاعات حاجة للحماية الاجتماعية .

والله الموفق

المراجع :

واقع العمالة في القطاع الاقتصادي غير المنظم في السودان

د/ الفاتح عباس القرشي

جمهورية السودان
الصندوق القومي للمعاشات والتأمينات الاجتماعية القطاع العام والخاص

الطاهر حامد أحمد
مدير الإدارة العامة لمكتب الولايات

عباس حسين نصر الدين
مدير الإدارة العامة لمكاتب - ولاية الخرطوم

بسم الله الرحمن الرحيم

التأمين الاجتماعي على العمال الزراعيين في
السودان

القطاع الزراعي يعتبر من أهم القطاعات الإستراتيجية علي المستوى القطري وتزادا علي المستوى القطري وتزداد أهميته في السودان لتوفر الميزات التفضيلية بحكم موقع السودان الجغرافي كرابط بين المنطقة العربية والقارة الإفريقية ويتسم قطاعه الزراعي بالانتساع حيث يشمل القطاع الغابي والسكي والثروة الحيوانية ويدعم ذلك اتساع الرقعة الصالحة للزراعة من مساحته البالغة 1.886 وتمثل هذه المساحة ثاني البلدان الإفريقية بعد الجزائر .
كما تمتاز أراضي السودان بالانبساط مع قله المرتفعات التي تنحصر فقط في حوالي 5% من المساحة الكلية .

مع تميزه بالمسطحات المائية الكثيرة والتي يمثل نهر النيل أكبرها امتدادا .

أهم سمات قطاع العمال الزراعيين في السودان :-

1/ يسيطر الجهل علي معظم المنتمين علي هذا القطاع .

2/ عملها موسمي فصل الخريف مثلا .

3/ عملها يدوي .

4/ عائدها المادي ضعيف بسبب ضيق المساحة المزروعة .

5/ اعتماد معظمها علي الري المطري .

العقبات التي تحول دون شمول هذه القطاعات بالتأمينات الاجتماعية في السودان :-

1/ عقبات تشريعية إذ أن كل القوانين العمالية التي صدرت عقب استقلال السودان استثنيت هذه الفئة من الخضوع للقوانين العمالية مثال ذلك قانون المخدم والشخص المستخدم لعام 1948م قانون التأمينات الاجتماعية لعام 1947م وتعديلاته حيث أورد استثناء لهم إلا للعماله مع أصحاب أعمال يخدمون ثلاثون عاملاً فأكثر وتواصل نفس الاستثناء في تعديلاته لعام 2004م ويعتبر هذا الاستثناء سناً قانونياً لعدم التأمين علي هذه الفئة التي لا تنتمي إلى منشآت زراعية كبيرة .

2/ عقبات فنية تتمثل في صعوبة تطبيق الإجراءات الفنية عليها لعدم وجود مستندات ثبوتية .

3/ طبيعة تواجدها حيث تنتشر بصورة كبيرة في البوادي وبالتالي صعوبة الوصول إليها .

4/ ساعات عملها غير منتظمة .

5/ موسمية نشاطها .

6/ عدم وجود جسم موحد ينظم العمليات الفنية والتحصيل .

آلية التامين علي عمال الزراعة :-

1/ تكوين اتحادات ترعي مصالحهم .

2/ رفع مستوي التعليم عند معظمهم .

3/ تثقيف هذه الفئات بالقوانين التي ترعي مصالحهم .

4/ أتباع منهج فني للتامين عليهم .

5/ تيسير المزايا التأمينية لهذا القطاع وفق شروط ميسرة .

6/ تشجيع هذه الفئات بمد يد المساعدة لها بما يطور أعمالها ويرفع دخلها (الشفرات الخاصة)

مع قناعتنا بعظم هذا القطاع ودوره في الاقتصاد السوداني والذي كان في مرحلة ما يعتمد تماما علي القطاع الزراعي إلا أن 3% باستثناء أولئك الذين يعملون في مشاريع زراعية أو غابية أو سمكية هم المؤمن عليهم.

جمهورية السودان

الصندوق القومي للمعاشات والتأمينات الاجتماعية القطاع العام والخاص

الطاهر حامد أحمد

مدير الإدارة العامة لمكتب الولايات

عباس حسين نصر الدين

مدير الإدارة العامة لمكاتب

ولاية الخرطوم